

مقياس قطاع الأمن وتوجهات المواطنين، 2015- تونس

المنهجية:

يشمل مقياس قطاع الأمن العربي 12 مؤشراً رئيساً، هي: قدرات أجهزة الأمن ومهنتها، وأداء أجهزة الأمن، والتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن، واتجاهات التغيير، والثقة بالمؤسسات الأمنية، وانتشار الفساد في الأجهزة، والإطلاع والمعرفة بالاختصاصات والمهام المختلفة للأجهزة، والبعد السياسي الداخلي وبناء الدولة، والتجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة، والإحساس بالأمن والسلامة الشخصية، وتقييم نظام العدالة، والحريات والمساءلة وحقوق الإنسان. يستعرض الجدول رقم (1) أدناه كافة هذه المؤشرات ويشير إلى العناصر الرئيسية التي تدخل في تركيبة كل منها.

جدول رقم (1): قائمة بأسماء المؤشرات وأهم والعناصر التي تدخل في تركيبها

رقم المؤشر	اسم المؤشر	اسم مختصر للمؤشر	بعض المؤشرات الفرعية التي تمثل المؤشر
1	مستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنتها	قدرات الأجهزة	قدرة الأجهزة على خدمة المواطن بدون تمييز، قدرة الأجهزة على مكافحة الجريمة وقدرة الأجهزة على الالتزام بالقانون
2	تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن	أداء الأجهزة	تقييم أداء الأجهزة في مكافحة الفساد داخلها، تقييم أداء الأجهزة في فرض النظام، وتقييم أداء الأجهزة في تنفيذ قرارات المحاكم
3	التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن	التوقعات المستقبلية	توقع قدرة الأجهزة في توفير الامن للمواطن، توقع قدرة الأجهزة الأمنية على التخلص من الحزبية، وتوقع قدرة الأجهزة الأمنية على تنفيذ أكبر لقرارات المحاكم
4	الاعتقاد حول اتجاهات التعبير	اتجاهات التغيير	اعتقاد بأن التزام الأجهزة بالقانون اليوم أفضل مقارنة بالوضع قبل 4-5 سنوات، اعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في مكافحة الفساد أفضل مقارنة بالأداء قبل 4-5 سنوات، واعتقاد بشأن أداء الأجهزة اليوم في توفير الأمن
5	مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية	الثقة بالأجهزة	مدى الاعتقاد بأن أجهزة الامن تعمل لأجل أمن المواطن أولاً، مدى الثقة بنزاهة الشرطة، ومدى الثقة بنزاهة المخابرات
6	الاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الأجهزة	مكافحة الفساد	اعتقاد بشأن أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة الأمنية مقارنة بقبل 4-5 سنوات، مدى الاعتقاد بأن الأجهزة الامنية لا تعاني من الفساد فيها
7	الإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الامنية	الإطلاع والمعرفة	مدى معرفة الجمهور بمهام الشرطة، وبمهام الجيش، وبمهام المخابرات
8	البعد السياسي الداخلي: بناء الدولة	بناء الدولة	مدى وجود توقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها، الاعتقاد بأن هدف التدريبات الأمنية هو فرض النظام
9	التجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة.	التجربة الشخصية	مدى التعرض أو عدم التعرض لمعاملة سيئة مثل الضرب، مدى قيام الأجهزة بتقديم المعتقل للمحاكمة بعد الاعتقال، ومدى تعريف المتهم بحقوقه قبل الشروع في التحقيق معه

الشعور بالأمن والسلامة، عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد أجهزة الامن، وتوقع الحماية من الأجهزة عند التعديلات على حقوق سياسة	احساس بالأمن	احساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية	10
الاعتقاد بأن الجهاز القضائي للمحاكم مستقل عن السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية والأحزاب، الاعتقاد بإمكانية الحصول على محاكمة عادلة، الاعتقاد بأن قضاة المحاكم سيتم تنفيذها	نظام العدالة	تقييم نظام العدالة	11
الاعتقاد بقدرة المواطن على انتقاد السلطة بدون خوف، الثقة بمؤسسات حقوق، الإنسان وبقدرتها على المساعدة، ومدى طلب أو عدم طلب شهادة حسن سلوك من الأجهزة الامنية عند طلب وثائق من مؤسسة حكومية	الحريات والمساءلة	الحريات والمساءلة وحقوق الانسان	12

طُبق 11 مؤشراً من هذه المؤشرات على عينة من تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية و عينة من لم يتعرضوا لتجربة معها، فيما طبق المؤشر المتعلق بالتجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة على من لهم تجربة مع الأجهزة الأمنية فقط، ولم يطبق على من لم يمروا بتجربة مع الأجهزة الأمنية. تشكلت المؤشرات الرئيسية من 116 مؤشراً فرعياً، طُبق 95 منها على من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن، فيما طُبق 21 مؤشراً فرعياً على من تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية فقط.

تشير مراجعة علامات المؤشرات الفرعية إلى وقوعها بين (0.09) إلى (0.90)، مما يعني أن عملية اختيار هذه المؤشرات قد نجحت في إدخال أصناف ونوعيات واسعة الاختلاف ما يسمح بدرجة عالية من التعمق في ترتيب وقياس الجوانب المختلفة لعملية الإصلاح الأمني. بناء على مراجعة تلك الاختلافات والمدى الذي وصلته، وحيث أن هذا المقياس هو الأول لقطاع الأمن، فقد قمنا بتصنيف العلامات من حيث قدرتها على إعطاء صورة مفيدة عن مدى قوة وضعف الإصلاح الأمني من وجهة نظر الجمهور المتلقي لخدمات الأمن. قادتنا تلك المراجعة إلى تبني التصنيف الوارد في جدول رقم (2) أدناه. وتشير خمسون من العلامات المائة في هذا التصنيف إلى انعدام أو اكتمال الإصلاح حيث تعني العلامات من (0.0) إلى (0.30) إلى انعدامه وتشير العلامات من (0.81) إلى (1.00) إلى اكتماله. أما العلامات الخمسون الأخرى فتم توزيعها على خمسة درجات من الإصلاح تبدأ بالضعيف جداً (0.31 حتى 0.40) وتنتهي بالمتقدم جداً (بين 0.71 حتى 0.80).

جدول رقم (2): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني ونظام العدالة

التصنيف	علامة المقياس	
اصلاح مكتمل	0.81 – 1.0	
اصلاح متقدم جدا	0.71 – 0.80	
اصلاح متقدم	0.61 – 0.70	
اصلاح متوسط	0.51 – 0.60	
اصلاح ضعيف	0.41 – 0.50	
اصلاح ضعيف جدا	0.31 – 0.40	
اصلاح منعدم	0.0 – 0.30	

- آلية احتساب علامات المؤشرات:

يتم احتساب علامة المؤشر الرئيسي بناء على متوسط علامات المؤشرات الفرعية التابعة لذلك المؤشر. يتم احتساب علامة المؤشر الفرعي بالاعتماد على معادلة لنتائج إجابات الأسئلة ذات العلاقة التابعة لذلك المؤشر. توجد عدة أنماط لاحتساب علامات المؤشرات الفرعية، وذلك حسب طبيعة وخيارات الاجابة عليها. فمثلاً، هناك أسئلة ذات أربعة خيارات (على نمط: 1- أوافق بشدة، 2- أوافق، 3- أعارض، 4- أعارض بشدة)، حيث يتم احتساب علامة المؤشر الفرعي في هذه الحالة على النحو التالي: [خيار*1+0.8*2 خيار + (خيار+4 خيار3)-(خيار 1.2*4-0.8*3 خيار)]. أما الاسئلة ذات خمس خيارات (على نمط: 1-أوافق بشدة، 2- أوافق، 3- بين بين، 4- أعارض، 5- أعارض بشدة)، فيتم احتساب علامة المؤشر على النحو التالي: [خيار*1+1.2*2 خيار+0.8*3 خيار+ (خيار+5 خيار4)-(خيار 1.2*5-0.8*4 خيار)]. أما الاسئلة ذات الخيارين (على نمط: 1- نعم، 2- لا) فيتم احتساب علامة المؤشر على النحو التالي: [خيار*1]. وقد تم اعتبار خيار (لا رأي) أو (لا أعرف) قيمة مفقودة. يشير ما سبق إلى أن هناك تطابقاً لكنه غير كامل بين علامة المؤشر والنسب المئوية للإجابات. فمثلا بلغت علامة مؤشر عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد أجهزة الأمن في العراق (0.70) بينما قالت نسبة من 73% أنها لا تشعر بالقلق. ويتم احتساب علامة المؤشر الرئيسي بتقسيم مجموع علامات المؤشرات الفرعية التي يشملها المؤشر على عدد هذه المؤشرات. ويتم احتساب علامة المقياس بتقسيم مجموع علامات المؤشرات الرئيسية على عددها.

- العينة:

تم اختيار عينة عشوائية متعددة المراحل بلغ حجمها 1200 شخصا من البالغين في كل بلد، حيث تم اختيارهم من 120 منطقة سكنية أو منطقة عد تم اختيارها بطريقة عشوائية منتظمة من مناطق العد التي يوفرها جهاز الإحصاء في البلد. تمت عملية الاختيار حسب المراحل الثلاثة التالية: (1) اختيار منطقة العد حيث توجد خارطة خاصة بكل منها، (2) في كل منطقة عد يتم اختيار عينة عشوائية منتظمة من 10 وحدات سكنية من الوحدات السكنية الموجودة في منطقة العد، (3) من كل وحدة سكنية يتم اختيار فرد فوق 18 سنة بطريقة عشوائية باستخدام جدول كيش. لغرض الدراسة، تم تقسيم العينة إلى جزئين يتكون الجزء الاول منها من عينة تمثيلية لكافة الاشخاص البالغين، وبلغ عددهم في العينة حوالي (1000) شخص، ويتكون الجزء الثاني من (200) شخص وهؤلاء يمثلون عينه ممن تعرضوا هم أو أحد أقاربهم لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وقد روعي عند اختيار عينة الذين تعرضوا نسبة توزيعهم في المجتمع ككل.

ولأغراض الدراسة والتحليل تنقسم العينات إلى ثلاثة أنواع: (1) العينة العامة، وتشمل كافة الافراد سواء الذين تعرضوا أو لم يتعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن أو نظام العدالة، (2) عينة الذين لم يتعرضوا، وتشمل كافة الافراد الذين لم يتعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن أو نظام العدالة، و(3) عينة الذين تعرضوا، وتشمل كافة الأفراد الذين تعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن او نظام العدالة.

جرى خلال إعداد استمارة الاستطلاع تعاون وتشاور مع العديد من المؤسسات والأجهزة في البلدان المشاركة في مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة، كوزارة الداخلية، والأجهزة الأمنية، والبرلمان، ومؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها مؤسسات حقوق الانسان، وناشطين سياسيين. وهنا نتقدم بالشكر الجزيل لجميع المؤسسات والأشخاص الذين ساعدوا وساهموا في تطوير استمارة الاستطلاع.

ويتكون مقياس الأمن ونظام العدالة من 12 مؤشرا رئيسيا، يتم احتساب كل منها بناء على متوسط علامات عدد من المؤشرات الفرعية. ويتم احتساب علامة كل من المؤشرات الفرعية بالاعتماد على نتائج إجابات الأسئلة ذات العلاقة في الاستطلاع. يبلغ العدد الكلي للمؤشرات الفرعية 118 مؤشرا. تم إجراء المقابلات مع عينة ممثلة من البالغين في المجتمع التونسي، قصد توزيع الأجوبة على عدد من المؤشرات الرئيسية

تكون الفريق العامل من 24 باحثا و7 مراقبين جهويين بعد أن تمت الاستعانة بباحثي المعهد الوطني للإحصاء، إضافة إلى فريق باحثي المنتدى الذين يتمتعون بالخبرة والتجربة الضرورية للقيام بمثل هذه الدراسة. في هذا الصدد تم التعامل مع شبكة الباحثين المحليين، بحيث كان كل باحث أو باحثة ينتمي إلى الولاية التي تم فيها إجراء الاستمارات. ومن الناحية الزمنية، أنجز هذا العمل بين 11 جوان إلى حدود 14 جويلية 2014

- آلية اختيار العينة:

تم اعتماد جدول توزيع عدد الوحدات السكنية حسب الوسط الحضري والريفي وحسب ولايات الجمهورية التونسية والممثل في عينة مكونة من 1200 وحدة سكنية تم سحبها من قبل المعهد الوطني للإحصاء. كما تم الاعتماد على التقسيم الإداري لمعتمديات وعمادات الجمهورية التونسية الصادر عن السلط الجهوية و التي تتضمن أسماء جميع المناطق والتجمعات السكنية الرئيسية و الثانوية و المتفرقات حسب الوسط الريفي و الحضري بعد الأخذ بعين الاعتبار نسب توزيع عدد الوحدات السكنية حسب الولايات والوسط وعدد الاستمارات التي يجب اتمامها في كل منطقة، تم تحديد عدد مناطق العد في كل ولاية وتم سحب أسماء المناطق بطريقة عشوائية بإشراف الفريق التقني للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. وذلك حسب المنهجية التالية:

حجم العينة المعتمد في هذه الدراسة 1200 شخص تم اختيارهم من 120 مقاطعة (بلوك)، بحيث لم يقل عدد المقابلات في كل مقاطعة عن 10 مقابلات. وبناء على العدد الجملي للولايات (المحافظات) كان هناك 24 ولاية، قسمت إلى 120 منطقة حسب نسبة عدد السكان لكل ولاية. على سبيل المثال، فإنه اذا كان عدد سكان ولاية تونس يمثل ما نسبته 10.57% من عدد السكان الكلي في الدولة، فلقد كان ذلك يعني في مستوى بناء العينة، بأن حصة ولاية تونس من العينة قد كانت: $120 * 10.57\% \approx 12.68 \approx 13$ منطقة (بلوك).

بعد ذلك تم تقسيم عدد المقاطعات إلى ريف وحضر وبداية حسب نسبها في كل ولاية. فعلى فرض أن الولاية (المحافظة) مقسمة إلى ريف وحضر، ونسبة الريف فيها كانت 50% من مجموع سكان الولاية. هذا يعني أن العينة ستحتوي على 6 مناطق من الريف و 6 مناطق من الحضرة. ويتم اختيار هذه المناطق بطريقة عشوائية منتظمة من قائمة التقسيم الإداري لجميع مناطق الجمهورية التونسية.

بعد اختبار أسماء مناطق العد تم تقسيم كل منطقة إلى مجموعة من الاسقاطات بحيث توافق كل نقطة خلية سكنية وتم اختيار إحداها عشوائيا لتتم فيها عملية تمرير الاستمارات. علما وأن العينة تتكون من عينة عادية وعينة خاصة وبالتالي كان

يتعين وجوباً تخصيص فترة عد منتظمة لكل منهما يتم تحديدهما حسب عدد الوحدات المنزلية في البلوك. وذلك حسب المنهجية التالية:

يعمل الباحث على اختيار عينة من منطقة متكونة من 120 مسكن يكون منهم 8 أفراد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية المنتظمة، بحيث يتم اختيار اول منزل بشكل عشوائي ثم الالتزام بفترة عد منتظمة لاختيار المنازل الاخرى $15=8/120$. اما عن اختيار الأشخاص الذين تعرضوا فتم اختيارهم على النحو التالي: نسبة الذين تعرضوا في المجتمع 10% وبالتالي عدد المنازل التي يجب دخولها للحصول على شخصين تعرضوا لتجربة $= (8-120) * 10/2 = 22$ منزلا فترة العد المنتظمة $112/22 = 5$. وبالتالي على فريق البحث ان يعتمد فترة عد من 15 لإجراء المقابلات للعينة العادية الثمانية وفترة عد من 5 للبحث عن العينة الخاصة.

في هذا الصدد تم مد كل باحث بخريطة لكل منطقة عد مرفقة بتوضيح للبلوك الذي تم اختياره عشوائياً، إضافة الى عدد الوحدات المنزلية في البلوك وفتري العد لكل من العينة الخاصة والعادية. داخل الوحدة المنزلية وفي حالة اختيار الفرد، يتم الاعتماد على جدول كيش، ومن ثمة تم اختيار الشخص عشوائياً لتمير الاستمارة، مع الأخذ بعين الاعتبار المراحة بين الذكور والإناث باستثناء العينة الخاصة حيث يتم مباشرة استجواب صاحب الحالة الخاصة في حالة وجوده.